

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-261999

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-261999

المقامة

المستأنف من / المتهم

المستأنف من / المتهم

المستأنف ضدّها ضد/النيابة العامة

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 23/07/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كُلّ من:

رئيساً الأستاذ/ ...

عضوً الأستاذ/ ...

عضوً الدكتور/ ...

وذلك للنظر في الاستئنافين المقدمين من كلا من /، هوية مقيم رقم (...), و....، هوية مقيم رقم (...), وذلك بواسطة الوكيل /، هوية وطنية رقم (...), ترخيص محاماة رقم (...), بموجب الوكالة رقم (... الصادرة في تاريخ 20/01/2025م، على القرار الابتدائي رقم (CSR-2022-2170) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

"1- إدانة المدعى عليه/، بنجلاديشي الجنسية، هوية مقيم رقم (...), والمدعى عليه/، بنجلاديشي الجنسية، هوية مقيم رقم (...), والمدعى عليه/، بنجلاديشي الجنسية، هوية مقيم رقم (...), حضورياً بالتهريب الجمركي.

2- إزامهم بالتضامن فيما بينهم بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة كمية التباك المضبوطة، مبلغاً مقداره (248,000 ريال) مائتان وثمان وأربعون ألف ريالاً.

3- مصادرة كمية التباك المضبوطة محل الدعوى".

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 28/01/1447هـ، الموافق 23/07/2025م، وفي تمام الساعة (01:03) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضرائب والجمالية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ؛ للنظر في الاستئنافين المقدمين من كلا من /، و....، على القرار رقم (CSR-2022-2170) وتاريخ 20/04/2022م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئنافين المقدمين من قبل المستأنفين، عليه قررت

اللجنة قفل باب المراجعة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-261999

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-261999

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمالية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث إن من الثابت أن الاستئنافين قد جرى تقديمهم بتاريخ 26/01/2025م في حين أن الإبلاغ بقرار اللجنة مصدرة القرار محل الاستئناف كان بتاريخ 2023/05/04م، عليه فإن طلب الاستئناف المقدم من المستأنفين لم يتم خلل المدة النظامية، وحيث تم تقديم الاستئناف بعد فوات الأجل النظامي بناءً على ما نصّت عليه المادة الرابعة والثلاثون (السادسة والأربعون) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمالية، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف المقدم من المستأنفين غير مستوفٍ للشروط الشكلية لتقديمه بعد فوات المدة النظامية المقررة لإجرائه؛ الأمر الذي يترتب عليه عدم قبول الاستئنافين شكلاً، عليه فقد ذللت اللجنة الاستئنافية بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول الاستئنافين شكلاً.

ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...،

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.